مقالات تربوية

الوجه الاخر

العولمة / الفاعل

إعداد: أ.د/ سامح جميل عبد الرحيم
أستاذ أصول التربية المتفرغ.. كلية التربية.. جامعة المنيا..

اعتدنا واعتاد الباحثون الكتابة عن العولمة وكأنها فاعل أو فعل تم دون فاعل، وهذا غير حقيقي، فهناك دائما فاعل؛ منا من لا يعرفه، ومنا من يخفيه وراء كلمة العولمة فيُجَهّل الفعل ويُخفى الفاعل. هذه مقولة افتتاحية أوضح بها ما سيأتي بعدها. ولكن لا بد ابتداءً من التدليل على الأقل على الاستخدام المجَهّل للكلمة لإخفاء فاعلها وكأنها هي ذاتها فاعل أصيل. ومثالي من تقرير حكومي يقول [١]: يواجه التعليم العالي في مصر تحديات غير مسبوقة في بداية القرن الحادي والعشرين ؛ نتيجة للتأثيرات المتجمعة الناشئة من العولمة arising from convergent impacts of globalisation.

وإذا حاولنا أن نفحص هذا القول ونفهمه من الناحية النظرية، من ناحية المنهج والطرق النظرية theoretical approaches في فهم العولمة؛ نجد أن لدينا في التربية المقارنة نظريتين شائعتين. النظرية الأولى هي نظرية المجتمع العالمي world society theory ، والثانية نظرية جدول الأعمال التعليمي المنظم عالميًا Globally Structured educational Agenda (GSEA) [٢].

النظرية الأولى- نظرية المجتمع العالمي- ترى المؤسسة التعليمية education institution على أنها مؤسسة إنتشرت في جميع أنحاء العالم كجزء من انتشار نموذج ثقافي للدولة القومية الحديثة، ووفقا لهذا النموذج تم تبني مجموعة من سياسات التعليم العامة (والصحة أيضًا) في جميع أنحاء الكوكب نتيجة للانتشار العالمي لقيم الحداثة الغربية؛ ونتيجة الضغوط التي وقعت على الحكومات – خاصة ما بعد فترة الاستعمار- حتى تظهر أمام المجتمع الدولي أنها تبني دولة حديثة modern state [٣].

النظرية الثانية- نظرية جدول الأعمال التعليمي المنظم عالميًّا GSEA - ترى أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي هو القوة الدافعة للعولمة؛ ومصدر رئيس للتحولات العميقة التي ظهرت في مجال التعليم اليوم، وترى أن معظم التغيرات التعليمية المهمة التي نشهدها اليوم يجب أن تُفهم على أنها جزء لا يتجزأ من تعقيدات الاقتصاد السياسي المترابط محليًا وقوميًا وإقليميًا وعالميًا. وتعتبر المنظمات الدولية المالية هي العوامل الأساسية في هذا السيناريو متعدد النطاقات بسبب قدرتها على وضع جدول أعمالها؛ فهي تحدد المشكلات الأساسية التي يجب أن تستهدفها الدول الأعضاء إذا ما أرادت أن تنجح في الاندماج في اقتصاد المعرفة المعولم والتنافسي Global and Competitive Knowledge - economy [٤].

النظريتان إذن تتحدثان عن التقارب على مستوى العالم في سياسة التعليم؛ الأولى تتحدث عن شيوع شكل تكتسبه نظم التعليم على مستوى العالم، يشيع بسبب تبني الساسة

له تحت ضغوط فاعلين وذوي مصلحة كُثر. والثانية تتحدث عن وضع جدول أعمال عالمي للتعليم [٥]؛ الفاعل الأساسي في عملية تشكيله المنظمات الدولية بما توظفه ومن توظفه من باحثين وساسة وبعضهم من ذوي المصلحة والمستفيدين الذين يلتفون حولها. وهنا تجب الإشارة إلى ما يقترحه انتوني فيرجر Antoni Verger من النظر بعمق أكبر في الدور الذي تؤديه الأفكار [٥] في القرارات السياسية؛ والنتائج المرتبطة بالسياسة في سيناريو الحوكمة العالمية global governance scenario [٦]. وأنا من جانبي أرى الأفكار تُبنى اجتماعيًا ويقف وراء هذا البناء فاعلون، والمهم هو كشف هؤلاء الفاعلين. وأرى أنه يمكن مبدئيًا تصورهم في:

- المنظمات الدولية.
- الباحثين.
- مراكز الفكر Think Tanks
- السياسيين والإعلام.
- التجارة والشركات.

وأرى أن المهم الكشف عنهم، وعن السبل التي يتم بها تشكيل إصلاحات التعليم خارج حدود الدولة القومية – مع ملاحظة أن هذا لا يعني أنها تتم بعيدا عن الدول والحكومات – وكيف؛ ولماذا يختار صانعو السياسة هذه السياسات عن وعي، بل وكيف أنهم جميعًا يتصرفون بوعي لتحقيق مصالح من ناحية؛ وإقناع الآخرين بمصلحتهم فيما يستعيرون من سياسات.

◙ المنظمات الدولية International Organisation

استنادًا إلى قوة الأفكار يركز بعض الباحثين في الدراسات المقارنة الدولية على ديناميكيات الترويج والإقناع The dynamics of promotion and persuasion، ويركز الكثيرون منهم على كيفية محاولة المنظمات الدولية إقناع الحكومات بماهية المشكلات الرئيسية التي يحتاجون للتعامل معها إلى حلول سياسية أكثر فعالية. ويؤكدون أن الأفكار السياسية لا تؤثر –بالضرورة- بسبب جودتها ودقتها، لكن بسبب الاستراتيجيات الترويجية والتأطيرية promotional and framing strategies ؛ فهذه الاستراتيجيات تؤهل وتؤهب صانعي السياسة للنظر في هذه السياسات والحلول المطروحة دوليًا وكأنها مدعومة من الناحية العلمية، وتنسجم مع الممارسات الدولية الجيدة والمعايير الدولية [٧]؛ لذلك يسعى واضعو السياسة إلى الحصول على مؤشرات تعليمية دولية من أجل بناء خطط تعليمية يتم إضفاء الشرعية عليها من خلال نوع من المشروع العالمي المقارن comparative global enterprise [٨]، وهنا للتأثير على هذا المشروع العالمي تؤدي منظمات دولية في قطاع التعليم - أهمها الآن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية OECD، والبنك الدولي W.B. [٥] دورًا مؤثرًا في وضع المعايير الأساسية للفاعلين في السياسة القومية، ويمكن القول بأن كل منظمة دولية تجمع بيانات لبناء بنك دولي للمعرفة بشأن القضايا التي تهمها. وبطبيعة الحال فإن معظم المنظمات الدولية تقدم ادعاءات كلية، وتتنافس مع الآخرين لنشر وتوسيع مجال نفوذها ، وكلا المنظمتين -OECD و.W.B- تعملان كمراقب للإصلاحات الوطنية، فالبنك الدولي يضع نفسه مراقبا في الدول الفقيرة، والمنظمة- OECD - تركز على الدول الأغنى، ومؤخرا شرعا في التعاون الوثيق في الدول

النامية، ويستندان في الرقابة إلى الإحصاءات. والقوة التي يتم تحصيلها من الحكم بالأرقام governance by numbers قوة هائلة تمكنها من طرح أفكار وتقديم أفضل الممارسات best practices وإنشاء المعايير standards وتقديمها على أنها عالمية global تم استخدامها لمقارنة الدول وترتيبها ranking وأحيانًا لفضح shame الحكومات الوطنية؛ فتقوم الحكومات باحتضان وترجمة هذه الأجندات العالمية في برامجها [٩].

بهذه المعايير وتلك الممارسات؛ وما يدعمها من أرقام وإحصاءات؛ أو ما يؤكد الحاجة إليها من أرقام وإحصاءات يتم توضيح حجم الأزمة، والإشارة إلى طريقة الحل، وتقوم المنظمات بنشرها عن طريق ملخصات سياسية policy briefs واسعة التوزريع؛ وأوراق أو وثائق للموقف position papers وتقارير reports ومذكرات memos تقوم على نشرها في أحداث عامة وخاصة public and private events وحفلات تدشين التقارير report launches التي يحضرها السياسيون وصانعو السياسة، حيث يتم الدفاع عن هذه المقترحات بشدة وحماس، وللحصول على تأثير شديد ومصداقية عالية يتم صوغ هذه المقترحات والتقارير في شكل محايد neutral ولا شخصي impersonal حتى يتم إعطاء وزن أكبر لتلك الرؤى باعتبارها رؤى تكنوقراطية technocratic فنية غير سياسية apolitical ، وذلك باستخدام حجج علمية وتبريرات سببية ضرورية لأجل المصداقية؛ حيث يستخدم العلم والقانون لوضع برامج وقصص سببية مفسرة لأجل بيع وترويج رؤى معينة للواقع وكأنهم يصيغون الواقع ببساطة، وهكذا تأخذ الحجج والأفكار والبرامج مصداقية تتجاوز قوتها، ويتم الحفاظ على هذه المصداقية عبر تكرارها في أحداث كثيرة بواسطة أشخاص ذوي هيبة يدعمونها[١٠]. هكذا يتم الاستناد إلى مؤسسات ذات سلطة ومصداقية معينة، وهنا تطل علينا برأسها العديد من المنظمات الحكومية الدولية international government organizations مثل: البنك الدولي W.B. واليونسكو UNESCO والمكتب الدولي للتربية international Bureau of Ed والمعهد الدولي للتخطيط التربوي international institute for Educational planning ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والمجلس الأوروبي Council of Europe وكلها تنغمس في البحث والتوثيق والتواصل وأنشطة تطوير على مدى واسع [١١].

وفي هذا الشأن يشير نوفوا Novoa وياريف ماشل yariv Mashal إلى التأثير الكبير لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتقييم الطالب الدولي OECD's programme for international student Assessment (PISA) ومؤشرات الاتحاد الأوروبي لقياس جودة التعليم المدرسي E.U.'s indicators for assessing Quality of school Ed. ، والأهداف المستقبلية المتماسكة لنظم التعليم والتدريب Concrete Future Objectives of Education And Training systems ، حيث تميل الاستخلاصات والتوصيات المشتقة من هذه البرامج إلى تشكيل وصياغة الجدل السياسي؛ ووضع أجندة agenda (برنامج عمل) منطقية؛ والتأثير على السياسات على مدى العالم كله. وتنتج أبحاث هذه المنظمات تعريفات لنظم التعليم الجيدة والرديئة ومواصفات لها، وتحدد مشكلات السياسة وتقدم توجيهات للحل [٢].

وتأثرًا بكل ذلك تتجه الحكومات في سعيها المتزايد نحو التميز والجودة والمساءلة في مجال التعليم إلى تحليل بيانات التعليم الدولية المقارنة بشكل متزايد. ويتفق الجميع على

أن الهدف الرئيسي للتعليم هو تعزيز الآفاق الاجتماعية والاقتصادية للفرد، وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفير تعليم جيد للجميع؛ مما يحتم قياس الإنجاز التعليمي للطلاب ومراقبته بشكل منتظم ضمن الإطار المتفق عليه دوليًا لبرنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لتقييم الطالب الدولي PISA . وتستخدم المنظمة (OECD) بالتعاون مع اليونسكو (UNESCO) برنامج مؤشرات التعليم العالي World Education Indicators (WEI) الذي يغطي مجموعة واسعة من المقارنات، وتقدم تقريرًا عن الموارد المستثمرة في التعليم وعوائدها على الأفراد. هكذا تعمل سياسات المنظمة OECD واليونسكو ومنظمة التجارة العالمية WTO والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS كقوى ثقافية قوية فوق وطنية تشكل التعليم والسياسة، وتؤثر عليهما في كل أرجاء العالم[١٣].

أخيرًا، تجب الإشارة إلى أن النمط الجديد لتشكيل السياسة المشتق من مجلس لشبونة Lisbon Council ينتج اتجاهات نحو مزيد من التقارب السياسي؛ حيث تجمع طريقة التنسيق المفتوح The Open Method of Coordination (OMC) بين عمليات ضمان الجودة Quality Assurance Processes والمؤشرات indicators والمعايير benchmarking كشكل جديد ناعم للحكم New Soft Form of governance . وتلك الرؤية تتطلب مؤشرات indicators ومجموعات من البيانات datasets واضحة ومقروءة بشكل عام، هكذا يتم خلق فضاء سياسي عام قابل للقياس commensurable policy space من خلال مجموعات بيانات معينة تشمل مؤشرات ومقاييس للأداء[١٤]، وبالتالي يصبح النضال للسيطرة على المعرفة وإنتاجها ونشرها وتبادلها شكلا جديداً من التقسيم الاجتماعي المدفوع بالمعرفة والتكنولوجيا[١٥].

وللحديث في قضية محددة أشير إلى فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم، حيث يقع جوهر شبكة خبراء التعليم التي كانت مسئولة عن نقل فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مجال التعليم من أجل التنمية في مجموعة من المنظمات الدولية، حيث تجمع ممثلو المنظمات الدولية معا مع مجموعة البنك الدولي المعنية باقتصاديات التعليم، وافتتحوا في السبعينيات خطا وتوجها جديدا للبحث والتداول حول أشكال التعليم الخاص والبدائل؛ وبدأوا يفكرون في الشراكات في مجال التعليم كنوع من التطوير لأجندة الخصخصة، وهذه المجموعة من الخبراء هي التي يقف وراء المنشورات وملخصات السياسة والأدوات المشهورة في الشراكة. وقد أطلق البنك الدولي تقريرا واسع الانتشار عن دور وأثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم عام ٢٠٠٩ The Role and Impact of PPPs in Education ليمثل ذروة قمة منشورات البنك في التعليم. وهذه الشبكة من خبراء التعليم في هذه المنظمات الدولية تقف أيضا وراء تنظيم وتطوير مدى من المناسبات events (مؤتمرات conferences، ودورات courses، وحلقات نقاش seminars) عقدت غالبا في مقر البنك الدولي حيث نوقشت فكرة الشراكة بين صانعي السياسة والجهات المانحة وموظفي وباحثي المنظمات الدولية[١٦] هكذا نعرف أن المنظمات الدولية هي الداعمة الرئيسية للبرنامج النيوليبرالي في الخطاب والسياسات والممارسات التنظيمية لمؤسسة التعليم، وهو برنامج يركز على البعد الاقتصادي، والشراكة ويشمل تأكيد شديد على إنتاج رأس مال بشري ونظم تعليم تنتج هذه الموارد البشرية وموجهة لتطوير الاقتصادات النامية وضمان نمو الاقتصادات المتقدمة، والتأكيد على توجيه جميع سياسات التعليم المحلي نحو زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، وهو ما

يتم تعزيزه بالاتفاقية العامة للتجارة والخدمات من أجل التعليم والتدفق الحر لرؤوس الأموال الخاصة في نطاق سوق تعليمي مفتوح[١٧].

◙ الباحثون

الحديث السابق عن المنظمات والهيئات الدولية ينقلنا مباشرة إلى الحديث عن دور الباحثين ومراكز الفكر Think Tanks حيث يؤدي الباحثون دورا مهما داخل جميع هذه المنظمات والهيئات- التي تم الحديث عنها سابقا- بفضل قدرتهم على تطوير المعارف التي تستند إلى قاعدة عقلية وطموحات شمولية، فهم يشكلون جزءا من العالم الواسع لمقاولي التخطيط التربوي الذين يشاركون في تصور وإضفاء الشرعية على المفاهيم والإجراءات في إطار منتديات متنوعة، سواء منها الأكاديمية أو السياسية أو المهنية الخارجة عن الحدود الوطنية والعابرة لحدود الدول[١٨].

ويؤدي الباحثون دورًا فعالًا ومؤثرًا حيث يطرحون أفكارًا ورؤى وسياسات تأخذ زخمًا عندما تصاغ في شكل نماذج عالمية ومعايير دولية أو اتجاهات للتنمية العالمية، ويزداد تأثيرها عبر المناقشات التي تسبق عملية التدويل أو العولمة الفعلية وعبر البحوث المقارنة والدولية في مجال التعليم والعلوم الاجتماعية التي تضفي طابعا إيجابيا على عمليات العولمة المليئة بالصراع، وتسهم في تسريع عمليات التدفق المعرفي. وقد تزايدت الجمعيات الأكاديمية الدولية التي تمثل شريحة من الجمعيات الدولية غير الرسمية المكرسة للتعليم بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، وتسهم عبر مؤتمراتها التي تعقدها ودراساتها التي تنشرها في نشر السياسات والنماذج التعليمية على مستوى العالم. وفي هذا الشأن لدينا مجموعة واسعة ومتنوعة من الجمعيات الأكاديمية الدولية للبحوث التربوية والإدارة والتنمية، فنجد مثلا الرابطة العالمية للبحث التربوي The World Association for Educational Research، والجمعية الأوروبية للبحوث التربوية The European Educational Research Association، والمجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة The World Council of Comparative Education Societies، والأكاديمية الدولية للتعليم The International Academy of Education، وكلها تسهم عبر باحثيها ومنشوراتها في توحيد المنهجية عبر القارات والأوطان، وبالتالي تساعد في التوحيد standardization والتجانس homogenization في مجالات الدراسة التي يعملون بها، وإضفاء الصبغة العلمية على جوانب الحياة الاجتماعية المهتمين بها[١٩] وهو ما شكل ضغوطا متزايدة، وتأثيرات وديناميكيات عالمية وإقليمية تؤثر على النظم الوطنية لوضع السياسات التعليمية، وتوجيهها نحو توجهات محددة وعمليات تنسيق السياسات والنقل والاستعارة[٢٠].

وقد أوضح روميوالد نورمند Romualad Normond أن هناك تقاربًا فكريًّا وتشاركًا في أفكار برنامجية وأجندات معينة بين الباحثين بعضهم مع بعض يمكن إثباتها وإثبات التقارب الفكري من التأليف المشترك لهم والاشتراك الجمعي لهم في دوريات بعينها وتواجدهم المشترك في مؤتمرات وندوات ترتبط بتلك الأفكار والأجندات وحاول أن يرسم أيضا خريطة للتقارب المكاني أثناء الحضور المشترك لهؤلاء الباحثين والخبراء مع صناع السياسة في الأحداث العامة والخاصة public and private events وقام ببناء شكل شبكي، وقد أقام هذه الشبكة على أساس روابط التقارب بين الأفراد عندما يتدخلون في نفس الجلسة أو ورشة العمل في نفس المؤتمر بفرض أن التقارب بين الخبراء وصناع السياسة

يوضح اهتمام مشترك في القضية محل النقاش أو حد أدنى من الاتفاق على إنتاج واستقبال الخبرة الدولية، وقام يرسم خريطة لمؤتمر أوروبي عقد في فرنسا عام ٢٠٠٨ أثناء رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي بعنوان المقارنة الدولية لنظم التعليم: نموذج أوروبي International Comparison of Educational Systems: a European model، حيث ظهر تقارب بين اليخاندرو تيانا Alejandred Tiana (الرئيس السابق للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي) وجاب شيرانز Jaap Scheerns اللذين عملا معا على المؤشرات والمعايير في المفوضية الأوروبية، وميشيل جلاود Michel Glaud (رئيس جمعية الإحصاءات الاجتماعية والمعلوماتية في أوروستات)، وجوردون كلارك Gordon Clark (رئيس وحدة التعليم المستمر في الإدارة العامة للتعليم والثقافة)، وكريستيان فوريستير Christian Foorstier (الرئيس السابق للمجلس الأعلى للتعليم في فرنسا) وكلهم تحدثوا حول المسوح الدولية ودور المؤشرات والمعايير، وفي جلسة لتقييم تحصيل الطالب؛ تحدث كل من أندرس هيجل Andres Higel (رئيس وحدة الإحصاء في الإدارة العامة للتعليم والثقافة)، وأندرياس شلايكر Andereas Schleicher (رئيس قسم المؤشرات والإحصاءات في OECD) وجين كلود إيمين Jean Claude Emin (نائب مدير قسم التقييم والتنبؤ الفرنسي)[٢١]. هكذا يتجمع باحثون ذوي مشارب واحدة يدعمون توجها واحدا في مؤتمر أو ندوة ليتناقشوا فيضفي نقاشهم حجة وقيمة ومصداقية للفكرة.

كما أشار روميوالد نورمند Romualad Normond إلى ما خططه Ball من شبكات للباحثين الذين ترابطوا وعملوا معا وكانوا مسئولين عن نشر بحوث فعالية المدرسة School effectiveness research في الثمانينيات والتسعينيات وقبلهم مجموعة الباحثين المهتمين بالاقتصاد والذين دعموا نظرية الاستثمار في رأس المال البشري human capital investment وهو مبدأ رسمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في التعليم حيث أصبحت جودة التعليم مرجعا رئيسيا في هذا المجال[٢٢].

◙ مراكز الفكر Think Tanks

يتجمع الباحثون فيما يسمى مراكز الفكر التي وإن كانت قد وجدت منذ زمن إلا أن عددها الذي لم يكن سوى أربعة تعمل على سياسة التعليم قبل عام ١٩٧٠ أصبح الآن ٥٦ مركزًا، ولم يعد ينظر إليها كالسابق على أنها مواقع بحث محايد وموضوعي، ويمكن فهم هذا التوسع على أفضل نحو في سياق توسع الأعمال التجارية في السياسة وصعود المحافظين الجدد ونموذج جديد للاقتصاد النيوليبرالي[٢٣]، ففي ظل هذه الأوضاع والتوجهات احتضنت مؤسسات الفكر والرأي جيلا من الأكاديميين وصناع القرار والصحفيين الذين روجوا لسياسات معينة أبرزها الخصخصة التعليمية، ورغم أن هذه السياسات التي روجت قد ثبت أنها غير فعالة في بلدان المنشأ؛ فإنها لا تزال تقدم كسياسات وكأفضل ممارسات best practices ، وعلى أنها مفيدة للتنمية والنمو الاقتصادي في مجموعة متنوعة من البلدان[٢٤]. وما زالت مؤسسات مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation، ومؤسسة هوفر Hover Foundation، ومعهد أمريكا إنتربيز American Enterpise Institute ، وعهد هارتلاند Hartland Institution والمعهد الحضري Urban Institute كلها تقدم وتدعم خططا للخصخصة طويلة الأمد[٢٥]. ومؤسسات الفكر المؤيدة للسوق تقصر عملها على أمريكا الشمالية، حيث وجد المدافعون عن الخصخصة نادي لهم في هيئات السوق الحرة مثل

بيرسون Pearson ومؤسسة بريدج The Bridge Foundation ومؤسسات والتون والتراث The Walton and Heritage Foundations ومعهد فوردهام Fordham Institute[٢٦]

ويحدد بول Ball وهو أحد الباحثين السياسيين المعني بتجارة التعليم مجموعة من المدافعين الرئيسيين وذوي المستوى الرفيع والتأثير الكبير في خصخصة التعليم والخدمات الأخرى على النحو التالي[٢٧]:

- في بريطانيا:- مؤسسة السوق الاجتماعي Social Market Foundation ومعهد الشئون الاقتصادية Institute of economic Affairs
- في أمريكا والسويد: – ميلتون Millton وروز Rose ومؤسسة د. فريد مان D.Fried man Foundation .
- في أمريكا- والمدارس الخاصة في أفريقيا والهند:- مؤسسة جون م. تمبلتون Jon M. Tempelton Foundation.
- في نيوزلندا:- معهد مكسيم Maxim Institute ومنتدى التعليم Education Forum ومدارس الرؤية Vision Schools.
- وفي أمريكا:- المركز الوطني للتعليم والاقتصاد National Center on Education and Economy.
- وفي كندا: – معهد فرايزر Fraser Institute.

هذه الأمثلة التي حصرها بول Ball – في أحد المؤتمرات- من هذه المراكز، ومراكز الفكر هذه معروفة بتشجيع وتنمية أفكار تقوم هي بتخصيص رأس مال معتبر لها ولأجل تسويق الأبحاث المرتبطة بها، ومع ذلك فهي لا تحسب إنجازاتها بواسطة العائد المحصل منها لأنها تسجل نفسها على أنها غير هادفة للربح، وبالتالي فإنها تحسب إنجازاتها بتأثيرها ونفوذها ومكانتها المؤثرة في تشكيل الرأي وصنع السياسة، ولذلك فإنها تصبح تقريبا شبيهة بجماعات الضغط Lobbying وجماعات المصالح التي تتنافس من أجل النفوذ والمكانة، وكثيرا ما تكون الحدود الفاصلة بينهما صعبة التمييز، وتتبع هذه المراكز استراتيجيات مختلفة لنشر بحوثها وتوصيلها لصانعي السياسة وللجمهور، وغالبا ما تدعو رسميين من الوزارات والمصالح ومجالس الأمن القومي ووزارات الدفاع والمخابرات للمشاركة في سمينارات (حلقات بحث) وورش عمل، وتقدم أيضا ملخصات سياسية وبحوث متعلقة بالسياسة[٢٨].

وتقوم هذه المراكز بتخصيص منح دراسية للباحثين تخدم أجندة مموليها، وبشكل عام تمول هذه المراكز برامجها داخليا، ويؤدي الباحثون دورا رائدا في ذلك، وعادة ما يكون لها بنية مؤسسية تتمشى مع تركيزها على البحث الموضوعي، ومع ذلك فإن الصرامة المطلوبة في البحث الموضوعي في بعض الأحيان تشذ وتختلف في مسعاها للتأثير على السياسة[٢٩]. ولتوضيح ذلك يقال أنه في أعقاب الربيع العربي قامت مؤسسات الفكر والرأي مثل مؤسسة كارنيجي للأوقاف Carnegie Endowment Foundation وبعض الجامعات مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة AUC بالترويج لتعليم المواطنة Citizenship education – وشجعت المنظمات الأمريكية على مشروعات في مصر وتونس وأماكن أخرى يعتبرها البعض تدخلا خارجيا وليست مشورة تعليمية موضوعية[٣٠].

◙ السياسيون والإعلام

من الثابت أن العديد من البلدان- خاصة بلدان العالم النامية كما أشرنا- تعتمد سياسات وبرامج عالمية لأنها مفروضة عليها خارجيا بموجب اتفاقيات دولية أو مشروطية، ومع ذلك فإن هناك من صناع السياسة من يتبعون أو يبتدعون- سياسات عالمية طوعا. ولا بد من أن تكون ديناميكية الإقناع والانتقائية النصية وتوليد المعنى عوامل أساسية في هذا الشأن، وهنا تؤدي أيديولوجية الحكومة الليبرالية التي يعمل بها صانعو السياسة أو التي يمثلونها دورًا أساسيًا، فنجد الحكومات الليبرالية أكثر ميلا إلى تبني إجراءات مؤيدة للخصخصة، كما قد يتبنى السياسيون سياسة معينة لإدراكهم أن الأفكار المطروحة لها قابلية التطبيق من الناحية الفنية ومناسبة لقيود الميزانية، وأحيانا يتقبلون سياسة خارجية للإصلاح لتحييد المعارضة الداخلية في لحظات عدم اليقين الشديد أو الاستقطاب الحاد في الجدل السياسي على مستوى الدولة، وعادة ما يستخدم السياسيون النتائج السلبية في التقييمات الدولية مثل PISA وغيرها لدعم السياسة المستعارة وإدخال نوع من الضبط من أجل الإصلاح الذي يستعين بالقطاع الخاص في تقديم التعليم على أنه حليف أساسي للوفاء بهذه المهمة(٣١).

وتفسيرا لتأثير السياسيين يرسم Ball خريطة لشبكات من الفاعلين في توجيه السياسة تقود إلى أشكال جديدة من حكومة التعليم؛ تمتد عبر الحدود العامة والخاصة، ومن خلال هذه الخريطة يتبين كيف تم تحديث التعليم العام في إنجلترا بدءا من تاتشر إلى الطريق الثالث لحزب العمل الجديد وعضوية تحالف المجتمع الكبير؛ من خلال سلسلة معقدة من التحركات الصغيرة التي شجعت مجموعة من الفاعلين الجدد new actors لدخول التعليم بما في ذلك الشركات الخاصة والجمعيات الخيرية والدينية، وشهد هذا ظهور أشكال جديدة من إدارة الشبكات network governance حيث تم استيراد مبادئ الإدارة العامة الجديدة new public management principles من القطاع الخاص إلى القطاع العام، بمعنى أن إدارة أو حوكمة الشبكات هي جزء من تطور الدولة التي أعيد هيكلتها في ظل مثل هذه المبادئ، وتنطوي على علاقات بين شركاء متعددين تقوم فيها الحكومة بدور الميسر facilitator لمعالجة مشكلات السياسة الصعبة من خلال سلطة غير رسمية informal authority لهذه الشبكة من الفاعلين الجدد(٣٢).

ويشير الباحثون إلى نيوزلندا باعتبارها من أوائل الدول التي تدخل في إصلاح شامل على خط السوق market form of education reform ، حيث أدخلت حكومة حزب العمال – التي تلقى العديد من أعضائها الرئيسيين تعليما داخل مدرسة شيكاغو لاقتصاد السوق الحر وتأثروا بها- نظاما تعليميا جديدا عام ١٩٨٨ بناء على توصيات بيكو picot report (سُمي التقرير على اسم رجل الأعمال الذي رأس لجنة مراجعة الإدارة التعليمية)، حيث تم تقليص حجم الإدارة المركزية للتعليم، وتم إلغاء مجالس التعليم الإقليمية، وفوضت صلاحيات الميزانية والتوظيف وخدمات الدعم وتنمية العاملين للمدارس كوحدات إدارة ذاتية مع مجالس أمناء منتخبة(٣٣).

أخيرًا، وفي هذا الشأن المتعلق بتأثير السياسة والسياسيين لا بد من الحديث عن قصة المعايير والمؤشرات، ذلك أنه في مركز البحث والابتكار التربوي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD's Center for Educational Research and Innovation

(CERT) وفي إطار السعي إلى جمع بيانات إحصائية لوضع نماذج للتخطيط متقنة، تم تطوير إطار عام من المؤشرات لقياس مساهمة التعليم في نقل المعرفة والقيم وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتم نشر مجموعة من المؤشرات عم ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٨١ دون أن يكون لها تأثير كبير على السياسات الوطنية، وقد اعتبرت هذه المؤشرات – في المركز- غير موثوق فيها، وحُكم عليها بأنها غير جديرة بالثقة unreliable، لكن مع منتصف الثمانينات ووجه خبراء المركز بضغط أمريكي لبناء مؤشرات للنتائج تقيس فعالية المدرسة، وقد أثار هذا اللوبي جدلا حادًا بين الخبراء وممثلي الدول، وقد علق ستيفن هينيمان Stephen Heyneman الذي كان في حينها ممثلا للبنك الدولي وأستاذًا زائرًا بالمركز واصفا الأجواء في هذا الاجتماع قائلا: كان للمندوب الأمريكي قبضة قوية ومارس قدرًا كبيرًا من الضغط بكل معنى الكلمة، وكان رد الفعل من موظفي المركز نوعًا من الصدمة والشكوك العميقة. وأضاف قائلا: إن من قابلهم أعربوا عن أن ذلك كان شيئا غير مهني ومنافيا للأخلاق unprofessional أن تحاول تكميم المؤشرات، وأن هذا سيكون تبسيطا وتزييفا يشوه نظم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، وأن هذا سيُرفض من الأعضاء الأربعة والعشرين، لكن بريطانيا وأمريكا رغبتا في قياس الجودة والفعالية بينما باقي الدول اعتبرت أن كل الأهداف التعليمية لا يمكن أن تُكمم. غير أن فرنسا دعمت بريطانيا وأمريكا لرغبتها في إنشاء قسم للتقييم والتنبؤ في وزارة التعليم لديها. وبعد اجتماعات عقدت في واشنطن عام ١٩٨٧ وفي فرنسا عام ١٩٨٨ كان المركز قادرا على تدشين مشروع لبناء مؤشرات دولية لتقييم نظم التعليم هو مشروع المؤشرات الدولية وتقويم نظم التعليم International Indicators and Evaluation of Educational Systems Project (INES) [٣٤].

وهنا يؤدي الإعلام دورا مهما، وهنا يدعي جيروكس Giroux أن الأجهزة الإعلامية المسيطرة التي يديرها المتطرفون الأيديولوجيون والأصوليون الدينيون لديهم الجرأة في الادعاء بأنهم يقدمون تعليقا متوازنا على حالة التعليم في حين أنه في الواقع إعلان بلا هواة لإصدارات ونسخ مختلفة من إصلاح التعليم المؤسسي التجاري، ولدى وسائل الإعلام الرئيسية الجرأة لتصوير المؤسسات العامة والتعليم العام على وجه الخصوص بطريقة تخلق الظروف في إطار الفطرة السليمة لقول غير مقبول هو واضح في أعداد لا حصر لها من افتتاحيات الجرائد والمسلسلات التلفزيونية والإعلانات ومقاطع يوتيوب، وراء هذا الموقف تكمن أجندة لتشجيع أيديولوجية مناهضة لكل عام مع تشويهها للتعليم العام والمؤسسات الأخرى في دولة الرفاة [٣٥].

◙ الشركات والتجارة

مع تغير العلاقات بين قطاعات الاقتصادات ولدت أول وأهم أسباب التجارة وفتح أسواق للخدمات العامة وللتعليم خاصة، فعوائد الاستثمار في التصنيع انخفضت بشكل دال في الاقتصادات الرأسمالية الغنية في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وكان أحد أسباب ذلك ظهور تجمع كبير من العمال غير النقابيين في جنوب شرق آسيا بأجور منخفضة، ولما كان قطاع الزراعة في الاقتصاد الرأسمالي الشمالي الغربي لا يمكن أن يوفر أشكالا بديلة من العمالة للتصنيع؛ فقد تحول التركيز إلى التجارة في الخدمات، وتشكلت قوة ضغط كبيرة لتحويل التعليم من خدمة عامة إلى خدمة قابلة للتداول، وكان هذا الضغط هو المولد

الرئيس لاتفاقية التجارة العامة في الخدمات GATS، والتي كان غرضها الأساسي هو تحرير جميع الخدمات في الاقتصاد على الصعيد العالمي [٣٦].

والسؤال الآن: لماذا التركيز على التجارة في الخدمات : يسعى رأس المال من أجل تجميع فائض القيمة إلى القضاء على المسافة عبر الزمن، وبالتالي التغلب على جميع الحواجز الجغرافية في عملية التداول، ومع ذلك فإنه لمتابعة هذه الديناميكية المستمرة المتمثلة في إزالة القيود وضغط الفضاء والزمن فإن رأس المال يعتمد على – بالضرورة- البنية التحتية الأقليمية الثابتة والمستقرة نسبيا مثل التجمعات الحضرية والأقليمية ولضمان توسعه المستمر يجب أن يكون رأس المال متنقلا ويبحث عن وسائل وأماكن جديدة للحماية [٣٧] ونشطة متعددة مثل نقل البضائع والأفراد، والوساطة المالية، والاتصالات، والتوزيع، والمحاسبة، والفنادق والمطاعم، والتعليم، والرعاية الصحية، والبناء، ويمثل حصة كبيرة ومتنامية من الإنتاج في كل اقتصاد حتى في البلدان الأقل دخلا [٣٨].

ويمكن رؤية المساحات الاقتصادية الجديدة مع النمو السريع في قطاع الخدمات غير الحكومي العالمي، والذي يمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية و ٥٠٪ في البلدان النامية، وبحلول ١٩٩٧ بلغت التجارة في الخدمات عالميا ١.٢٩٥ تريليون دولار أمريكي أي حوالي ٢٥٪ من إجمالي التجارة العالمية في السلع الأساسية؛ لذلك يرى بعض المراقبين أنه ليس من المستغرب أن يتم اعتبار هذا المجال – مجال الخدمات- في نهاية المطاف مجالا مفتوحا للسوق العالمية، وأن تسعى دول، مثل: كندا وأمريكا وأستراليا ونيوزلندا إلى تعزيز قطاع الخدمات تمشيا مع إمكاناتها التصديرية الهائلة فيه [٣٩].

كما أن أهمية قطاع الخدمات لا تنبع فقط من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضا من دوره في بناء القدرات building human capacities والمهارات البشرية. وتمثل خدمات الصحة والتعليم مدخلات رئيسة في محددات ونمو رأس المال البشري، لذلك فإن تطوير قطاع الخدمات ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني ككل [٤٠]، كما أن التجارة في الخدمات هي العنصر الأسرع نموا في نشاط التجارة والاستثمار وعبر الحدود. وعلى الرغم من أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تهيمن على التجارة والاستثمار العالميين في الخدمات، فإن العديد من البلدان النامية تتميز بدرجة عالية من التخصص في صادرات الخدمات، وتعتمد عليها كمصدر لأرباح العملات الأجنبية [٤١].

◙ التركيز في تجارة الخدمات على قطاع التعليم:

كان هناك ضغط من أجل نقل التعليم من خدمة عامة إلى خدمة قابلة للتداول ولكن هذا الضغط جزءا كبيرا من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS [٤٢]، وبينما كان اتجاه إعادة الهيكلة يضغط على أنظمة التعليم لزيادة الرسوم نتيجة للنقص في الإنفاق الحكومي على التعليم العام خلال العقود الماضية، سعى آخرون لتطبيق نظام الرسوم ليتمشى مع نظرية الاختيار العام، وهو الخط الذي رفعه البنك الدولي بقوة في التسعينات، وبذلك يصبح التعليم نشاطا خاصًا وبالتالي تجاريا بدلا من أن يكون عاما بشكل حصري وداخل نطاق خدمة قابلة للتداول يمكن أن تخضع لعملية تقديم الطلب [٤٣].

ويوضح ميريل لينش Merril Lynch أن التعليم كخدمة يوفر فرصا جديدة كبيرة للمستثمرين من حيث الربح قدرت عام ٢٠٠٠ بواسطة اليونسكو بما يساوي ٢ تريليون دولار،

لذلك فهناك احتمال لعوائد مجزية إذا ما أمكن التجارة به [٤٤] ، وهو ما تحفزه وتعمل عليه قوى السوق من أجل تغيير الطرق التقليدية لتقديم التعليم، واتجاهات كبرى Megatrends مثل: التركيبة السكانية Demographics ، والانترنت The internet، والعولمة Globalization ، والعلامات التجارية Branding، والتوحيد القياسي Consolidation، والاستعانة بمصادر خارجية Outsourcing كلها تؤدي أدوارا أساسية في عملية التحول هذه [٤٥] ، بينما تقدر السوق العالمية للطلاب الأجانب بحوالي ٣٠ مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي ٣٪ من التجارة الدولية في الخدمات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [٤٦] ، فقد أظهر تقرير دولي صادر عن وزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية أنه في ٢٠١٠ أسهم الطلاب الأجانب بأكثر من ٨ مليارات دولار في اقتصاد كندا من خلال الرسوم الدراسية والإقامة والإنفاق المعيشي [٤٧] ، ويعتبر التعليم أكبر صادرات استراليا المقدرة بـ ١٧.٢ مليار دولار استرالي في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أو حوالي ١.٤ ٪ من الناتج الإجمالي، وفي بريطانيا بلغ تصدير الخدمات التعليمية من قبل الجامعات ٢٣.٤ مليار جنية استرليني (٤٣ مليار دولار أمريكي) في ٢٠٠٨/٧ ، وكان هذا يساوي ناتج صناعة الطباعة والنشر وأكبر بكثير من صناعة المستحضرات الصيدلانية [٤٨] وأمريكا جنت من سوق التعليم والتدريب ٧٤٠ مليار دولار [٤٩] .

هكذا يولد التعليم كخدمة تجارية دولية أرباحا هائلة لعدد قليل من البلدان وهي نفسها البلدان التي حددت نبرة المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ودفعت الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين نحو التحرير؛ فأمريكا مثلا جمعت أكثر من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ من الطلاب الأجانب غير القيمة المقدرة لتصدير الخدمات التعليمية الأمريكية لأكثر من ١٠٠ دولة، وبالمقارنة فإن المساعدات الأمريكية للتعليم المخصصة للبلدان النامية ضئيلة للغاية وتقدر بـ ١.١٥ مليار دولار. فضلا عن أنه في التسعينات لم تعد الحدود بين التجارة الدولية في التعليم والمعونات التعليمية واضحة، فقد خصصت استراليا ٧٠ ٪ من مساعداتها للتعليم للمنح الدراسية للطلاب الأجانب في الجامعات الاسترالية، بينما المعونة الفرنسية للتعليم أفادت نحو ١٠٠.٠٠٠ طالب أجنبي في فرنسا و ٨٠٠٠ معلم فرنسي يعملون في أفريقيا الناطقة بالفرنسية [٥٠] فهل نجد من أبنائنا من يدرس تأثير المعونة على التجارة والدول وتحررها واستقلاليتها، وقد درسها من قبل باحثون من جيلنا لكن الأوضاع الآن مختلفة تماما.

◙ صور التجارة في التعليم العام:

حتى أوائل الثمانينيات ظل التعليم يعتبر – من جانب الدول القومية– خدمة عامة، ومع ذلك كان من الواضح بالفعل حدوث تغيرات كبيرة؛ ليس فقط في إدارة التعليم، ولكن أيضا في كيفية وضع مفهوم للتعليم. وبين عامي ١٩٨٠، ١٩٨٢ أنشأت حكومة تاتشر Thatcher نظاما يعتمد على الرسوم بالكامل في التعليم الدولي في المملكة المتحدة لتوليد إيرادات التصدير في حين تم تشجيع الطلاب محليا على اعتبار أنفسهم عملاء يقومون على اختيار الخدمة [٥١] ومع أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD واحدة من أكثر المؤيدين نشاطا لما يسمى الإجماع الجديد في السياسة التعليمية، او إجماع سياسة التعليم بعد الكينزي Post Kenesian education Policy Consensus الذي يعزز هيمنة نموذج عالمي فريد في التعليم الجيد يقوم على منظور

وفلسفة رأس المال البشري مصممة لاستبدال التعليم العام بكامله بأشكال تجارية أو قابلة للتسويق Commercialized or marketable لتوزيع المعرفة وخصخصة وتسليع كل شئ[٥٢].

هكذا أصبح التعليم الذي كان ينظر إليه على أنه مصلحة وخير عام Public good وضروري لضمان النظام المدني والازدهار الاقتصادي للدولة؛ أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق مكاسب اقتصادية خاصة، وأصبحت الدول والحكومات تتطلع إلى القطاع الخاص لوضع حلول لمشكلات رفع المعايير raising standards، وتحقيق تحسين التعليم، مما يفسر قيام مؤسسات القطاع الخاص بإعادة هيكلة وتصنيف أعمالها التجارية للاستفادة من سوق التعليم سريع النمو متزايد الأرباح. وتشير أرقام المبيعات في بيرسون pearson وهي واحدة من كبرى الشركات في العالم إلى أنها حققت أكثر من ٥ مليارات دولار مبيعات عام ٢٠١٥ وحققت أرباحا تزيد عن مليار دولار[٥٣].

وبشكل عام وبصورة متزايدة؛ يتم في جميع أنحاء العالم تبرير توفير التعليم الخاص من خلال استدعاء أهداف التعليم للجميع EFA والأهداف الإنمائية للألفية MOGS في مواجهة نقاط الضعف الشديدة التي تواجه أنظمة التعليم العام على مستوى العالم[٥٤].

وهكذا برزت الإدارة العامة الجديدة NPM في الثمانينيات على أساس أن القطاع العام بيروقراطي وغير فعال ويحتاج إلى تحديث، والحل هو أن على الحكومة تسهيل الخدمات فقط وليس تقديمها، وأصبحت الخصخصة Privatisation والاستعانة بمصادر خارجية Outsourcing واللامركزية والاستغلال التجاري Commercialization هي النموذج اليوم، وفتح تقليل دور الدولة فرصا لشركات التعليم لتوسيع دورها في المدارس وأنظمة التعليم إلى حد كبير على أساس ربحي، وسعت الشركات الخاصة أيضا إلى تعزيز دورها في جميع مراحل دورة السياسة في التعليم (من وضع جدول الأعمال، والبحث في السياسة، وإنتاج نص السياسة، وتنفيذ السياسة وتقييمها، وتوفير التطوير المهني والموارد ذات الصلة) فيما يشار إليه بخصخصة مجتمع سياسة التعليم Privatisation of the education policy community[٥٥]. والخصخصة جذابة للحكومات باعتبارها حلولا لمشكلة إصلاح القطاع العام (مع وعد بزيادة الإنتاجية وتقديم الابتكارات وخفض التكاليف) وهي فرصة ربح جيدة جديدة وآمنة نسبيا لرأس المال خاصة في وقت تكون فيه مجالات النشاط الأخرى في حالة ركود. وأصبح توغل مقدمي الخدمات الخاصين واضحا الآن عبر القطاعات ومن خلال جميع جوانب التقييم والمناهج وطرق التدريس والتنظيم[٥٦].

وتحت دعوى إصلاح التعليم تم إدخال أشكال الخصخصة، وهي أداة سياسية وجزء من مجموعة من الابتكارات والتغييرات التنظيمية والعلاقات الجديدة والشراكات الاجتماعية، تؤدي كلها أدوارا في إعادة تشغيل الدولة نفسها، وفي هذا السياق فإن إعادة تشغيل التعليم تضفي شرعية على مفهوم التعليم كهدف للربح، ويتم توفيره في شكل قابل للتداول قابل للبيع والتعاقد. وليس التعليم والخدمات التعليمية فقط هم المستهدفين لأشكال الخصخصة؛ بل سياسة التعليم ذاتها يتم خصخصتها من خلال النصيحة advice والاستشارة consultation والبحث Research والتقويمات Evaluations وأشكال التعاقد فتزداد مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وتنفيذها. والخصخصة تحول النظرة للتعليم من النظر إليه على أنه مصلحة عامة تخدم

المجتمع بأسره إلى سلعة خاصة تخدم الفرد المتعلم وصاحب العمل والاقتصاد، وتعمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها التعليم وإدارته وتقديمه وكيفية تحديد المناهج وتدريسها وكيفية تقييم الطلاب والمعلمين والمدارس والمجتمعات، وطريقة إعداد المعلمين وتطويرهم مهنيا، وشروط وعقود المعلمين وأجورهم وأنشطتهم [٥٧].

وللخصخصة أشكال عدة: منها خلق شبه سوق quasimarket عن طريق خلق أشكال اختيار المدرسة school choice وتحت دعوى حق الوالدين في الاختيار بين المدارس الذي يتم تسهيله عن طريق تنويع تقديم التعليم ونشر نتائج الأداء كنوع من معلومات السوق للقائمين على اختيار المدرسة بحيث يتم خلق منافسة بين المدارس، ومع ذلك فهي ليست أسواق بالمعنى الحرفي للكلمة فهي تخضع لتنظيم كبير وتوجيه ومشاركة من قبل الدولة، حيث تعمل الدولة على تحديد أهداف النظام targets وعلامات المقارنة benchmarks ومراقبة وتسجيل الأداء monitor and record performance ومنح العقود للخدمات بدلا من تقديم الخدمات التعليمية ذاتها [٥٨]، وذلك استنادا إلى مبادئ الإدارة العامة الجديدة وتغير دور المدير في المدرسة التي تعطيه صلاحيات للسيطرة على الميزانيات التنظيمية والقوة العاملة وصنع القرار الداخلي بطريقة مبتكرة وخلاقة لتحقيق أهداف ومقاصد الإصلاح التعليمي وغرض كل ذلك ما تقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنه هو تشجيع المديرين على التركيز على النتائج Results والتمكين لإدارة الأداء management Performance والمساءلة والأداء المرتبط بالأجر Performance related Pay وكلها أدوات للإصلاح تم نقلها من القطاع الخاص إلى العام [٥٩].

ومن أشكال الخصخصة، الخصخصة الخارجية أو إحضار القطاع الخاص إلى المدرسة في شراكة تمتد من مشروعات البناء بملايين الدولارات، وتعاقدات قومية لإدارة النظم والاختبار وحتى المشاركة في أنشطة الحياة اليومية للمدارس والمعلمين، وعلى سبيل المثال تم إسناد عملية إدخال نظام الاختبار القومي في اليابان إلى شركتين، هما: NTT Data و Benesse (أكبر مقدم لخدمات ما بعد المدرسة ورعاية الطفل في اليابان) وقدمت ثماني شركات عروضا للمناقصة شملت الطباعة والتسليم ووضع العلامات والتحليل الإحصائي للاختبارات وتقديم النتائج إلى السلطات المحلية. وفي أمريكا تتعاقد الآن كثير من المناطق التعليمية على عمليات تقييم واختبار الطلاب بها وإدارة البيانات والخدمات العلاجية وتطوير المناهج الدراسية كما أن السبورات البيضاء أو الألواح البيضاء White boards منتشرة الآن على مستوى العالم وتجلب معها استخدام برامج التدريس التجارية Commercial teaching software والتدريب الذي تقدمه شركات الإدارة [٦٠].

هكذا خلق سوق للتعليم تشارك فيه الشركات الخاصة هو في الواقع سلسلة من القطاعات والتخصصات التي غالبا ما تعمل فيها بعض الشركات وتتخصص شركات أخرى في قطاعات محددة. وبدأت شركات التعليم في بريطانيا وأمريكا في العمل على المستوى الدولي منها شركات رئيسية كبرى معروفة، مثل: SERC و CAPITA و Nord-Anglia و Prospects و GEMS (مقرها دبي) وEdison و Phoenix (Apollo) و Bright Horizons Family Solutions و Devry وBond و Cambridge education (وهي الآن جزء من Mott Macdonald) و Keplan بالإضافة إلى أن بلدان مثل نيوزلندا تعمل

كعلامة تجارية وطنية. تطلق على نفسها اسم الفصل العالمي الجديد. وفي عام ٢٠٠٥ ستصبح تجارة التعليم هي ثاني أكبر صادرات نيوزيلندا بحوالي ٢.٢ مليار كما يتم التعاقد على تقديم خدمات التعليم حيث تنشط الشركات الخاصة في بيع الخدمات التعليمية من صيانة وتغذية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والدعم الفني والأعمال الخاصة بخدمات الرواتب والموارد البشرية ومقارنة الأداء ومراقبة الأداء وخدمات التنمية المهنية المستمرة وتحسين المدارس وتحسين الأداء والتفتيش ومواد المناهج وطرق التدريس والاستشارات ومنها شركات تخصصت في التصدير عالميا [٦١].

وفي بعض البلدان يتم تسليم مدارس حكومية إلى شركات خاصة بعقد وهنا ينظر إلى مقدمي الخدمة من القطاع الخاص على أنهم قادرون على توفير جودة خدمة التعليم بشكل أفضل من الحكومة، وفي بعض الأحيان يظل ذلك خفيا دون إعلان للرأي العام [٦٢]. وأحيانا تدخل الشركات الخاصة في شراكة مع القطاع العام لتقوم بتصميم وبناء وتشغيل وإدارة مرافق التعليم على أساس التأجير Lease-back basis، وهذا ينقل التكاليف الرأسمالية وبعض المخاطر إلى القطاع الخاص؛ وتلتزم الحكومة بتسديد عقود الإيجار طويلة الأجل، وهي ممارسة يدافع عنها البنك الدولي. هذا فضلا عن رأس المال الدولي الذي يعمل على مستوى فوق قومي trans-national level، ومنها على سبيل المثال شركة نورد انجيليا Nord-Anglia التي تدير مدارس في موسكو وكوريا ووارسو وشانغهاي وبراتيسلافا وبرلين، ودخلت عام ٢٠٠٥ في مشروع مشترك مع مجموعة أسكون بالإمارات ETA Ascon group لإطلاق مدارس ستار البريطانية Star British Schools كأول مدرسة من هذه المدارس في المنطقة وخارجها. وتم شراء مجلس امتحانات اديكسل (جامعة لندن) من جانب مؤسسة بيرسون الإعلامية Pearson media لنشر الامتحانات. فضلا عن دخول المال الخاص في شكل عمل خيري فيدعمون دروسا إضافية أو أنشطة طلابية أو وجبات مدرسية وأحيانا تكاليف أساسية وإضافية، وأخيرا التسويق أو الكوكلة Colaisation وتشمل وضع إعلانات للشركات التجارية ومنتجاتها على السلع التي يستهلكها الأطفال والشباب في المدارس [٦٣].

هكذا يتأكد أن التجارة في التعليم العام ما قبل الجامعي قائمة ؛ لكنها محدودة مقارنة بالتجارة في التعليم العالي؛ ومحصورة في العلامات التجارية للمدارس الدولية وشهاداتها ومقرراتها، وتصدير الكتب المدرسية text books والمجلات Journals والمواد التعليمية Teaching material والاختبارات Tests والتي تزايدت ووصلت إلى حد التضاعف في ظل ازدهار تجارة الاختبار متعددة الأطراف multilateral test industry [٦٤]. وهي مدعومة من مراكز الفكر Think Tanks ومراكز البحوث centres research والمؤسسات الخاصة Private Foundations وجماعات الضغط التجارية Lobbies business ومدمجة ضمن جداول الأعمال السياسية لمجموعة واسعة من المنظمات والأحزاب عبر الطيف السياسي، وتستخدم استشاري الإدارة management consultants كمستشارين وكاتبي تقارير للتأثير على قطاع التعليم العام وتصميمه على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي والمؤسسي [٦٥] ؛ وذلك لما للتعليم العام من أهمية قومية وإصرار كثير من المجتمعات وليس الدول أو الحكومات، على أن له دورًا وأهمية في حفظ ثقافة المجتمع والتماسك والتضامن الاجتماعي وتنمية المواطنة. أما الوضع في التعليم العالي فواضح وجلي، والتجارة فيه مزدهرة بأشكال وطرق على نحو ما سيرد.

◙ صور التجارة في التعليم العالي:

أدى الضغط من أجل التوسع في التعليم العالي إلى جانب القيود المفروضة على الدولة؛ إلى إجبار العديد من الحكومات على تبني إصلاحات ملائمة للسوق لدعم هذا القطاع ، وشملت هذه الإصلاحات: تدابير استرداد التكاليف cost-recovery وتوليد الدخل income generating في المؤسسات العامة؛ وتشجيع إنشاء وتوسيع مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي لا تعتمد على تمويل الدولة والتعامل مع التعليم كسلعة قابلة للتداول. وكان إبرام الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS إضفاء للطابع الرسمي على عمليات السوق وإجراءات التجارة الدولية في الخدمات [٦٦]. وتتم التجارة في التعليم العالي بعدة أشكال كما يلي:

العرض عبر الحدود للخدمات: حيث يبقى المستهلكون داخل بلدانهم، وتنتقل البرامج وفق أشكال التعلم عن بعد distance learning أو التعلم عبر الإنترنت online learning وترتيبات التوأمة وحق الامتياز، وهي إجمالا تجارة تأخذ شكل تنقل للمؤسسات عبر الحدود آخذة في الازدياد. ودول مثل ماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والإمارات العربية وقطر تستقبل فروعا جامعية لعدد من الجامعات الأجنبية ويضيف إليها الكاتب مصر حاليا. وبشكل عام ينتقل الطلاب من الدول الأقل تقدما إلى الدول المتقدمة، بينما تنتقل المؤسسات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وفي كلتا الحالتين ينتقل المال من البلدان النامية إلى المتقدمة، ودول مثل أمريكا وبريطانيا واستراليا تؤسس مؤسسات عبر البحار وهي من أكبر المستفيدين من هذه التجارة في التعليم [٦٧] ، وتنشط الجامعات العامة والخاصة التقليدية وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا في إرسال واستقبال البرامج التعليمية من خلال مجموعة متنوعة من وسائل التوصيل مثل حق الامتياز Franchising وفروع الحرم الجامعي branch compuses والتوأمة twinning والتعليم عن بعد distance education ويتم الآن تداول أكثر من (٥٠) شركة كبيرة عبر وطنية في البورصات وتنشط في تقديم البرامج التعليمية الدولية والشهادات والخدمات على أساس الربح [٦٨] وحتى أفضل الجامعات مثل أكسفورد وكامبردج والتي تعتبر المعيار الذهبي Gold Standard في التعليم قبل عشر سنوات؛ الآن تدخل في الأعمال التجارية لتجارة شهاداتها في الخارج [٦٩] وتتطلع بعض مؤسسات البلدان النامية كالصين وجنوب أفريقيا في التوسع في الخارج، ولجامعة المهاتما غاندي الهندية فرع في الإمارات العربية [٧٠].

والتعليم عن بعد distance education مجال ديناميكي للغاية؛ استفاد من تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، وينظر إلى الإنترنت- على وجه الخصوص- كمساهم مهم في التطورات الحديثة في التعليم، فقد أدخل تغييرات في العملية التعليمية في التعليم العالي، وفي تنظيمها (من التعلم المتمركز حول هيئة التدريس إلى التعلم المتمركز حول الطالب)، كما سهل الانترنت والتكنولوجيا التنقل الدولي لمواد الدورات والمقررات التعليمية والتقارير، وهذا يزيد إلى حد كبير نطاق توفير الخدمات التعليمية عبر الحدود [٧١] ويشمل الاقتصاد الدولي للتعليم البريطاني إلى جانب ٣٥٠٠٠ طالب أجنبي مسجلين في الجامعات البريطانية ١٩٠٠٠٠ طالب مسجل دولي يتلقون برامج التعليم في بريطانيا وهم في بلدانهم عن بعد [٧٢].

وتضم الجامعات المفتوحة Open universities أعدادا متزايدة من الطلاب الأجانب يتلقون التعليم أثناء إقامتهم في بلدانهم الأصلية، وتعد المفاهيم المتعلقة بجودة التعليم

وتكلفته والقيمة السوقية للدرجات الأجنبية ونوعية الحياة في البلدان المتقدمة حوافز مهمة للطلاب من البلدان النامية للذهاب للخارج أو الدراسة للحصول على شهادات أجنبية من خلال التعليم المفتوح، ومن خلال تسجيل الطلاب الأجانب حققت أمريكا عام ٢٠٠٥ عائدات تصدير تقدر بـ ١٤.١ مليار دولار أمريكي وبريطانيا ٦.١ مليار دولار أمريكي واستراليا ٥.٦ مليار دولار أمريكي وكندا ١.٦ مليار وماليزيا مليار دولار امريكي، وفي عام ٢٠٠٣ كان ١٤٪ من الطلاب في الجامعة المفتوحة في بريطانيا من خارج بريطانيا، ومؤسسات أمريكا تقدم خدمات تعليمية في ١١٥ دولة على الأقل عبر العالم. وسوق التعليم الإلكتروني e-learning market للتعليم العالي تنمو بمعدل ١٢٪ سنويا [٧٣].

تنقل الموظفين والمؤسسات: حيث يتم تشجيع المؤسسات الأجنبية والموظفين الأكاديميين الأجانب على الحضور إلى البلدان النامية والدخول في مشاريع خاصة هادفة للربح وإداراتها استنادا إلى نهج بناء القدرات حيث ينظر إلى التجارة في التعليم على أساس أنها وسيلة فعالة لبناء قدرات أي بلد نامي، وبالتالي يتم تشجيعها على نطاق واسع، ويتم تشجيع ترتيبات التوأمة والشراكات مع مقدمي الخدمات المحليين من أجل تسهيل نقل المعرفة؛ وينتج عن هذا برامج ومؤسسات تعليمية مدرة للدخل أجنبية بالداخل [٧٤].

وهناك اتجاه متزايد لدى الشركات التعليمية لأجل الربح educational corporations for profit أن تشتري الكليات والجامعات القائمة في مختلف البلدان وإنشاء فروع جديدة للجامعات وشراء مؤسسات أجنبية؛ مما يسهم في القيمة التجارية الدولية للتعليم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر [٧٥] ومن تلك الشركات على سبيل المثال أبولو Appollo التي تمتلك مجموعة من الجامعات الخاصة بما في ذلك جامعة فونيكس university of Phoenx وجامعة ويستيرن الدولية Western international university في أمريكا وجامعة ميريتوس Meritus university في كندا، بينما تقدم شركة كابلان Kaplan شهادات البكالوريوس والدراسات العليا عبر الانترنت وتمتلك الآن جامعات في تشيلي والمكسيك وبنما وكوستاريكا وأسبانيا وسويسرا وفرنسا وإجمالا (٢٩) جامعة ومؤسسة بعد التعليم الثانوي في ثلاث قارات، فضلا عن جامعات الشركات مثل التي تديرها موتورولا Motorola وتيوتا Toyota وهناك (٤٩) مؤسسة للتعليم العالي يتم تداولها علنا في البورصات وهي في الواقع شركات تقدم برامج وخدمات تعليمية [٧٦]. وقد قدر هذا الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم عام ٢٠٠٩ بـ ٩ مليارات دولار مقارنة بـ ١٠٠ مليون دولار فقط علم ١٩٩٠، ويوجد ٧٠٪ من إجمالي الاستثمار في التعليم الأجنبي المباشر في العالم الثالث، والغالبية العظمى من هذا النشاط ممثلة في فروع دولية وغيرها من المواقع التعليمية الأجنبية والاستحواذ على الجامعات المحلية من قبل مؤسسات تعليمية أجنبية [٧٧].

الاستهلاك بالخارج: حيث يعبر المستهلكون الحدود. ويظهر مما سبق أن جميع أنواع التجارة موجودة في التعليم العالي، إلا أن التعليم الدولي من نوع الاستهلاك في الخارج يمثل وضعا مهما بالنسبة للعديد من البلدان. وفي عام ٢٠٠٧ التحق أكثر من ٢.٨ مليون طالب بالتعليم العالي خارج بلدانهم بزيادة أكثر من ٥٠٪ عن عام ٢٠٠٠، وزيادة بسرعة هائلة من ١.٨ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٨ مليون متوقعين بحلول عام ٢٠٢٥، وحاليا يدرس (٣) ملايين طالب خرج بلدانهم على مستوى العالم أي حوالي ٢٪ من مجموع الطلاب في التعليم العالي يدرسون في بلدان أجنبية [٧٨]. وتقدر السوق العالمية للطلاب الأجانب بحوالي ٣٠ مليار دولار، وهو ما

يمثل حوالي ٣٪ من التجارة الدولية في الخدمات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [٧٩].

وكان نصيب الجامعات البريطانية بحلول عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٧٠٠٠٠ طالب يدرسون فيها يدفعون ١.٥ مليار جنيه استرليني كرسوم، وأسهموا بـ (٣) مليارات جنيه استرليني للاقتصاد. ومع هذا الاستثمار الكبير والاعتماد على سوق تصدير التعليم؛ فإن هناك قلقا في بريطانيا بشأن أفضل السبل للحفاظ على حصتها في السوق أو زيادتها، حيث تواجه منافسة من أمريكا واستراليا وماليزيا وسنغافورة، وبينما أثرت هذه المنافسة على أمريكا فقد أصدرت الحكومة الأمريكية تقريرا مثيرا للقلق بأن حصتها قد انخفضت من ٤٠٪ إلى ٣٠٪ من الثمانينات إلى التسعينات ، ومع ذلك فما زال لديها- وفق التقرير ذاته- ٢/١ مليون طالب أجنبي يدرسون بها ينفقون (٩) مليارات دولار أمريكي سنويا [٨٠] . وفي هذا المضمار التنافسي تستخدم الدول كل ما يمكن أن يعينها على السبق؛ أقلها استخدام مصطلح المعايير الدولية International Standards في وصف منتجاتها التعليمية وخدماتها التعليمية؛ لأن الإشارة إلى المعايير الدولية مفيد لتجارتهم [٨١].

وتتبع العديد من الجامعات وخاصة في الغرب، سياسات صارمة لاجتذاب الطلاب الأجانب بما في ذلك توظيف وكلاء agents للحصول على الطلاب، ويتحمل هؤلاء الطلاب رسوما أعلى من التكاليف حتى يتمكنوا من إعانة التعليم العالي للطلاب المحليين أو حتى يساعدوا في توليد فوائض، كما أنشأت العديد من البلدان وكالة وطنية national agency أو هيئة مركزية central body أو وسطاء intermediaries مكلفين بتشجيع التدويل، وأنشأت أمريكا مجلس التوظيف الأمريكي American Recruitment Council كمؤسسة غير ربحية تستخدمها عدد من الجامعات للحصول على الطلاب الدوليين، ومن المؤسف أن بعض أفضل الجامعات مثل اكسفورد وكامبردج وستانفورد تتبنى نفس النهج أو أشباهه خاصة وقد أجبرت مؤسسات التعليم في بريطانيا واستراليا ونيوزلندا والعديد من دول الغرب على توليد الموارد والبحث عن التمويل بشكل رئيسي عن طريق تصدير التعليم. وتجد العديد من البلدان أنه من المربح بيع شهادات التعليم العالي الرخيصة للطلاب البسطاء من البلدان النامية من خلال اعتماد أوضاع مختلفة بموجب اتفاقية الجاتس GATS وتتحول الجامعات في كل مكان – تقريبا- إلى مؤسسات ريادية entrepreneurial institutions [٨٢] على الصعيدين المحلي والدولي.

◙ القوى الفاعلة وراء كل ذلك:

أولا ـ المؤسسات والشركات الخاصة القائمة على الربح بشكل خاص، والتي تميل إلى توسيع نطاقها ونفوذها من خلال خلق احتياجات جديدة، وفي حالة التعليم خلق أسواق جديدة [٨٣] ، حيث حققت هذه الشركات نجاحا كبيرا في مجالات كانت من قبل محصورة في اختصاص التعليم، حيث وفرت الترتيبات المختلطة للنصوص والمقررات ومواد التدريب وبرامج الدراسة الكاملة- سواء للتعليم العالي أو العام- على الانترنت هدية للشركات في طريقها للتربح من التعليم. ويتم الآن وصف الكتب الإلكترونية E-books على أنها وفورات مالية Financial Savings للدول والمدارس حيث لا يحتاج الطلاب لشراء الكتب؛ وبالتالي يمكن خفض التكاليف الأولية [٨٤] ، وفي أحد فصول كتابه بعنوان التعليم كعمل تجاري كبير Education as big business يوثق Ball عملية إشراك تجارة التعليم متعددة

الجنسيات في التعليم ويوثق عمل شركة بيرسون Pearson أكبر شركة تعليمية في العالم وتعمل في النشر والتقييم publishing and assessment ونظم التأهيل والشهادات Qualification systems وتدريس الإنجليزية والإدارة، وتعمل عبر جميع أنظمة الرسائل التعليمية الثلاثة: الطريقة Pedagogy والمنهج Curriculum والتقييم والاختبارات Assessment and Tests وهي متورطة في إجراء الاختبارات عالميا وقوميا وتحليلها لخلق مجال لسياسة تسليع التعليم وتعمل بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وكلفت بالمساعدة في تطوير الاختبار الدولي PISA، وتشارك ذراع Pearson الخيرية في إنتاج مواد مع OECD حول الدروس المستخلصة من الأداء الدولي المقارن في PISA وتشارك في إنتاج منحنى التعلم learning curve وهو تقرير يقدم تحليلات ويستخدم بيانات OECD ووكالة الطاقة الدولية IEA والبيانات الوطنية لوضع توصيات لصنع السياسة العامة لأنظمة التعليم الوطنية (٨٥).

وتعمل العديد من الشركات في مجال المعرفة والقيادة على المستوى الدولي، وتشارك في تقديم الخدمات في العديد من المواقع وتصدر علاماتها التجارية وأفكارها المتعلقة بالسياسات والحلول السياسية. فمثلا تشارك Cambridge Education (وهي شركة تابعة لشركة خدمات الهندسة والإدارة Mott Macdonald حاليا) في مشاريع في (٣٣) بلدا ما بين أمريكا ولاوس وطاجيكستان ودول أخرى، ويتم بيع أفكار السياسات التي تم تطويرها في المملكة المتحدة إلى الحكومات الأخرى التي تبحث عن حلول لمشكلات سياساتها التعليمية (٨٦).

وقد جلب نمو الخصخصة التعليمية مكاسب مالية فلكية لمقاولي التعليم edu-preneurs وتم تأريخ هذه المكاسب مؤخرا في مقال بقلم جولي لاندري بترسون عام ٢٠٠٨ بعنوان التعليم التالي Education Next تضمن ثلاث قصص نجاح في ريادة الأعمال التعليمية، واحدة منها كانت قصة نجاح رون باكارد Ron Packard من شركة مدرسة الميثاق الافتراضية التي حققت إيرادات إجمالية ١٦٢ مليون دولار من بيع شركته التعليمية، وجوناثان هاربر Jonathan Harber الذي باع شركته إلى بيرسونpearson مقابل ٧٥ مليون دولار، ولاري برجر Larry Berger الذي بيعت شركته جيل اللاسلكي Wireless generation مقابل ٦٠ مليون دولار. وكما يشير المؤلف فإن نجاحهم كان بمثابة تذكير بأن رواد الأعمال التعليمية ناجحون إذا ما ضغطوا أو دفعوا Pay لتغيير السياسة (٨٧).

ثانيا ـ الدولة التي انسحبت من دورها كمزود وحيد للتعليم العام، واتجهت نحو ممارسات الشراكة والممارسات الجديدة الموجهة بالنتائج التي تجتذب بنشاط الفاعلين من غير الدولة للمشاركة في وضع سياسة التعليم وتنفيذها. وهو ما أعطى حكومات الدول المتقدمة فرصة للكسب والدخول في منافسة على تصدير علاماتها وخدماتها ومنتجاتها التعليمية والإصرار على العلامات التجارية الخاصة بها وإعطائها قيمة كبرى، مثل: جامعة الأبحاث Research university صنع في أمريكا made in USA والتدريب المهني المزدوج وشعار صنع في ألمانيا Daul Vocational Training – made in Germany في تحدي لافتراضات المعايير الدولية للتعليم international standards in education (٨٨) وقد بدأت هذه الحكومات مؤخرا في توثيق فوائد الصادرات التعليمية للاقتصاد الوطني لتوضيح سبب دعمها لقطاع التعليم الخاص وتجارة التعليم الذي أعتيد أن يكون مجانيا

تقدمه الدولة، وتؤكد أن مصلحة الدولة واقتصادها واستفادتها تتم من خلال تجارة وتصدير التعليم. وعلى الجانب الآخر يتزايد عدد الحكومات التي تشتري حزم الإصلاح هذه من شركات تعليمية، مثل: (IB، وخدمات كامبردج التعليمية Cambridge education services وبيرسون Pearson) تحت غطاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) Public Private Partnership وهكذا تقوم بتبوير الأموال العامة في دعم قلة من مدارس الصفوة elite schools على حساب تعليم الجماهير باعتبار أن ذلك هو أفضل الممارسات Best Practice[٨٩].

ثالثا ـ المنظمات فوق الوطنية خاصة المنظمات متعددة الأطراف (البنك الدولي World Bank ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) التي أنشأت بنوك معرفة، ودعت إلى المقارنة الموحدة للأنظمة التعليمية، وتولت دور واضعي المعايير العالمية في التعليم، ولن تتنازل طواعية عن السلطة في تحديد مؤشرات عالمية للتعليم الفعال ووضع معايير عالمية ورصد التقدم الوطني نحو هذه المعايير[٩٠] ، ومراكز الفكر وجماعات الباحثين التي استندت إليها، وقامت بتدعيمها في هذا المضمار دون تحديد نواياهم .

وأخيرا فإنه يجب القول بأن الشركات والتجارة لم تلعب بذاتها، فهي قد وظفت ليس فقط الدولة والمنظمات الدولية بل وظفت مراكز الفكر وشبكات الباحثين، فهذه المراكز بشكل عام، تمول من مؤسسات مختلفة وفاعلي خير، وعادة ما تضع هذه المراكز برامجها داخليا، ويؤدي الباحثون دورا رائدا في صياغة برامجها بما يخدم أجندة مموليها[٩١] . وبهذا كانت الشركات والتجارة فاعلا محركا رئيسيا حرك كثيرا من الفاعلين الذين نسميهم- جهلا أو تجاهلا أو تواطؤا - عولمة.

المراجع

1)Higher Education in Egypt, country review report, prof Glal Abdel Hamid, Minster Advisor for strategic planning-etal., Retrived from http:///53amaz-onaws.com/zanran-storage/mhe-spu.org/content pages/2473387763.pdf. 20/10/2018.

2)Antoni Verger,Why do policy- markers Adopt global Education policies? Toward a Research frame work on The varying Role of Ideas in Education Reform, 2014,Current Issues in Comparative Education, Vol.10, No.2,p.15.

3)Ibid, p.15.

4) Ibid, p.15.

5) Ibid, p.15.

(*) للأفكار – فيما يرى الكثيرون وأنا منهم- دور كبير كعوامل مستقلة في تغيير السياسة، وتوجيه الأنظار في اتجاهات معينة، وعند الكثير من البنائيين الأفكار لها سلطة تأسيسية Constitutive Power وقوة ذاتية جوهرية intrinsic force، حيث ينظرون إلى الأفكار على أنها عوامل سببية Causal Factors تؤثر على قرارات السياسة من خلال تشكيل تصورات صانعي السياسة استنادًا إلى معتقدات سببية causal beliefs تزودهم بالأسس المنطقية rationales للعقل ولفلترة filtering التصورات الموضوعة للعالم الخارجي، وهكذا تلعب الأفكار دورًا أساسيًا في الرؤية البنائية حيث يركزون على دور الحجج المقنعة والمداولات والعمل التواصلي كأسباب مستقلة للسلوك الاجتماعي والسياسي والتغيير السياسي والاجتماعي (Antoni Verger, opcit, pp.18-19). لكن هذه المعتقدات السببية التي تشكل البرامج التي يطرحها السياسيون يجب أن تكون متماسكة coherent ومتينة solid ومقنعة convincing وموثوقة تجريبيًا empirically credible وتعمل بشكل جيد في مستويات التشخيص والتنبؤ، فمستوى التشخيص يتكون من تفسير المشكلات وتحديد أسبابها، ولكي يكون مثل هذا التشخيص فعالًا لابد له من تقديم قصص سببية مثل الأطر التفسيرية، ومستوى التنبؤ لابد أن يحوي وصفات سياسية تُساهم في حل المشكلة المُشخصة ويجب أن تكون موثوقة من الناحية التجريبية (Antoni Verger, Framing and Selling Global education. Policy: The Promotion of public Private Partnership for education. In low-income

contexts, Journal of Education Policy,Vol. 27,No.1, 2012,doi:10.1080/02680939.2011.623242.. .,p.6).

6) Antoni Verger,Why Policy makers Adopt Global Education Policies, Op cit., P.14.

7). Ibid, p.19.

8) Soriria Gerk et al . National Policy brokering and the construction of the European Education space in England, Sweden, Finland and Scotland, Comparative education , vol 44: No 1 ,p.9.

*) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بها ٣٠ عضو وتتعاون مع ٧٠ دولة ومنظمة أخرى، وتتكون من شبكات كبيرة من المستشارين والباحثين وصانعي السياسة (مما يشير أيضا إلى أن القول بتأثيرها لا يعني أنها تؤثر بذاتها بل بباحثيها وصانعي السياسة وأصحاب المصالح والمتعاملين معها وهم من سيشار إليهم منفصلين لأغراض العرض والوضوح) وهي ميكانيزم عابر للوطنية يراقب الأداء الاقتصادي، وهي ميدان هام للتأثير على المشهد السياسي العالمي، وسياسة المنظمة التعليمية لها تاريخ يعود إلى أكثر من ٥٠ سنة وهي معنية بالأساس بإنتاج بيانات كمية، وتقارير كمية، إلا أنه وفق كلمات مديرها السابق الذي عمل في قسم التعليم؛ ليس من السهل أبدا أن تميز ما بين ما هو سياسة وما هو بحث، فاختيار البحث الذي تدعمه الحكومات ؛ وغالبا حتى الناس الذين ينفذون البحث- هذا الاختيار في حد ذاته- جانب من جوانب السياسة. وما يقوله المدير التنفيذي السابق لها هو أنه من الواضح اليوم أن إنتاج واستخدام المعرفة التخصصية specialist knowledge في البحث القومي والعابر للقومي شئ له أهمية حاسمة سواء كعملية سياسية أو كأداة لصنع السياسة (Stavros Moutsios, international organisations and the transnational education policy, Compare, Vol.39, No.4, July 2009, pp.468:471.) وهذه المنظمة لها قوة ونفوذ كبيرة في اختيار شبكات الخبراء لإقناع الدول بتغيير سياساتها الوطنية في مجال التعليم، وفي إضفاء الصبغة المؤسسية على أدوات القياس، وتصوغ خطط العمل والمعارف التي يقوم بها صانعو السياسات وتخلق قوة لا رجعة عنها. وبمجرد الإعلان عن المؤشرات من الصعب جدا الاعتراض على الخبرات والقرارات المتخذة نظرا لأن عملية طويلة من المفاوضات قد انتهت بحل توفيقي، وخلال العقدين الماضيين استطاعت المنظمة أن تستثمر في بناء مجموعة من المؤشرات متجانسة قللت من تعقيد عملية صناعة القرار وجعلتها غير قابلة للمناقشة من قبل الدول والأعضاء، وحشدت الخبراء من كل التخصصات لإنشاء شبكة مؤسسية لتطوير المعارف والأدوات اللازمة لقياس فعالية وجودة نظم التعليم(Romuald Normand,Expertise, Networks and indicators: The Construction of the European strategy in education, European Educational Research Journal, Vol.9, No.3,2010, p.408) وقد اقترح أحد الباحثين أن التحول المقارن شكل منعطفا وتحولا نحو طريقة علمية لصنع القرار السياسي، وكان هو المحرك الرئيسي لنجاح المنظمة من خلال تطويرها طويل المدى للإحصاءات التعليمية والتقارير والدراسات التي اكتسبت سمعة كشعار وعلامة تجارية brand اعتبرت لا تقبل الجدل. وأصبحت توصيات المنظمة السياسية تقبل على أنها صادقة بواسطة السياسيين والباحثين على حد سواء دون أن يروا أي حاجة- بعد ختمها بشعار المنظمة- لتبرير الطابع الموثوق فيه الرسمي للمعرفة المتضمنة فيه (Sotiria Gerk et al, op cit, p.398.) أما البنك فمعروف بشروطه للاقتراض تلك الشروط التي تُملى سياسة معينة لابد من الأخذ بها والسير عليها.

9) Gita Steiner-Khamsi, Standards are good for business: Standardized Comparison and Private seotor in education, Globalization ,Socities and Education, 14(2),doi:10.1080/14767724.eo15.1014883, .p.2.

10) Antoni Verger, Framing and Selling Global education. Policy: The Promotion of public Private Partnership for education. In low-income contexts, Op Cit,. ,p.8-9.

11)Jurgen Schriewer, Globalisation in Ed: Processes and discourse, Policy Futures in Ed., Vol.1, No.2, 2003,.p.272.

12) Soriria Gerk et al ,Op Cit, p.8-9.

13) Joseph Zajda,2016, Globalisation and Politics of Ed.Reforms, Globalisation and Politics of Ed- Reforms, IN: Jazda (ed),Dortrecht: Springer ,p.4.

14)Soriria Gerk et al ,Op. Cit, pp.8-9.

15) Joseph Zajda, Op. Cit, p.4.

16) Antoni Verger, Framing and Selling Global education. Policy: The Promotion of public Private Partnership for education. In low-income contexts, Op. Cit,. ,p.11,12.

17) Stavros Moutsios, Op. Cit,p.473.

[18]) محمد السوالي، السياسات التربوية- الأسس والتدبير، ترجمة: مصطفى حسني، الرباط: الدار العربية للعلوم، دار الأمان، ٢٠١٢، ص ٤٩.

19) Jurgen Schriewer, Op.Cit, p.271,272.

20) Boblingard, Sam sellar, Globalization Sociology of Stephen J.Ball and Rethinking education policy analysis, London Revier of Education, Vol.11, No.3, 2013,p.271.
21) Romuald Normand,Op.Cit, p.414,415.
22) Ibid, p.411.
23) Carol Anne Spreen, Salim Vally, Privatization of public schools: An International View, ottawa:Canad Contre for Policy Alternatives, 2014,p.159.
24) Ibid, p.136.
25) Ibid, p.159.
26) Ibid, p.136.
27) Stephon J.Ball, Deborah Youdell, Hidden Privatisation in public education, Education International 5 th World Congress,July 2007. Prelliminary Report, p.41.
28) Mahmood Ahmad, Qadar Bakhsh Baloch,Behind the Scene: The Contributions of think tanks in U.S.Policy- Making, The Dialogue, Vol 2,No.2, p.107,108.
29) Ibid, p.104.105.
30) Ted Purinton, Amir Elsawy,School reform in the Middle east: educational Researchers Adapting to the Arab Spring, http://www.google.com.eg/search,client=tablet-audriod-lenovo&el=zorlw7-6kaydkwxlj97 yBgbins=false &-9.p.158.
31) Antoni Verger,Why Policy makers Adopt Global Education Policies, Op cit., Pp.16:23.
32) Boblingard, Sam sellar, Op.Cit,p.273.
33) Stephon J.Ball, Deborah Youdell, Op.Cit,p.17.
34) Romuald Normand,Op.Cit, p.408,409.
35) JoaoM.Paraskeva,Introduction, IN: JoaoM Paraskeva, Thad Lavallee (eds.), Tranformative researchers and educators for democracy- Dartmouth Dialogues,2015,sense publishers, Rotterdam, p.xvii.
36) Kathleen lynch,New Managerialism,neoliberalism and Ranking, Ethics in Science and Environmental politics, Vol.13, 2013,pp.2,3.
37) Susan Lee Robertson, Xavier Bonal, GATS and Education service Industry: The Politics of scale and Global Reterritorialization , Comparative education Review, Vol.46,No.4,November 2002, p.474.
38) Kenneth Hegdon& Samir Makary, (2006), The European Union's Trade Enhancement Programme for Egypt, Assessment of Trade in Education Servieces in Egypt in relation to the GATS, cairo, July, p.9.
39) Susan Lee Robertson, Xavier Bonal, Op.Cit.,pp.478: 482.
40) Kinda Mahamedien, Ahmed Ghoniem (eds.), The service sectors, Trade Policy and the Challenges of Development in the Arab Region, part II,Beirut, The Arab NGO Network for Development, p.18.
41) Kenneth Hegdon& Samir Makary, Op.Cit.,p.9.
42) Kathleen lynch, Op.Cit.,p.2.
43) Susan Lee Robertson, Xavier Bonal, Op.Cit.,pp.483,484.
44) see:
Kathleen lynch, Op.Cit.,p.3.
Merril Lynch, The Book of Knowledge, Merril Lynch &co, 9 April 1999. P.3.
45)Ibid, p.3.
46) Kenneth Hegdon& Samir Makary, Op.Cit.,p.9.
47) Ibid, p.13.
48) Ali Khorsandi Taskoh, Internationalizing Canadian Campuses:AFew Insights for Best Practice, IN: Sarfaroz Niyozov, Paul Trac (eds.) , Working With, against, and despite global best practice – Educational Conversations Around The Globel, Ontario Institute for studies in

Education, University of Toronto, A Volume of articles from April 2014, RICEC/ CZDEC symposium at OISE, university of Toronto, p. 24.
49) Kathleen lynch, Op.Cit.,p.4.
50) Merril Lynch, Op.Cit.,p.3.
51) Katarina Tomasevski, Globalizing what Education as Human Right or as a Traded Service, Indiana Journal of Global Legal Studies, Vol.12, Issue1, winter 2005, pp.10,11.
52) Susan L. Roberston, Globalisation, GATS and Trading in Education Services, IN: (2006) J.Kallo and R.Rinne (eds.), Supranational Regimes and National Education Policies: Encountering Challenge, Helsinki Finnish Education Research Association, p.4.
53) Ingrid Lohmann, Commercialism in Education: historical Perspectives, global dimensions and European educational research fields of interest, European Educational Research Journal, Vol.1, No.3, 2002, p.551.
54) Bob lingard etal., Commercialisation in Public Schooling . An Australian Study, New South Wales Teacher Feedration: sedny , NSW, 2017, p.10.
55) Carol Anne Spreen and Salim Vally, Privatization of Schools- Selling out the Right to quality Public education For all, IN: Saltzman 2007, Privatization of Schools- Canadian Center for Policy Alternatives, http://www.policyalternative.s.ca, p.131.
56) Susan Mc Garth- Champ etal., Public Sector School education and the effects of marketisation: Australian/Swedish Comparisons,17th International Labour and Employment Relations Association (ILERA) World Congress,2015,pp.1-5.
57) Patricia Burch, Hidden Markets: The new education privatization,Reviewd by: Stephen J.Ball, British Journal of Sociology of Education, Vol.31, No.2, March 2010,p.229.
58) Stephen J,Ball, Deborah Youdell, Hidden Privatisation in public education, preliminary Report for Institute of Education, university of London, July 2008, pp.3:14.
59) Ibid., pp.16: 19.
60) Ibid., pp.22,23.
61) See Also:
Ibid., pp.23:27.
Fazal Rizvi, Privatization in Education: Trends and Consequences, UNESCO, Education Research and Foresight, Working Popers, October 2016, 18, pp.6,7.
62) Ellen Boesenberg, Privatizing Public Schools: Education in The Marketplace, Workplace, 10, 2003, pp.67,68.
63) Stephen J,Ball, Deborah Youdell, Op. Cit, pp,28:32 .
64) Gita Steiner- Khamsi, Standards are good for business: standardized Comparison and The Private Sector in Education, Globalization Societies and Education,14 (2), 2015, doi:10.1080/14767724.2015.1014883,p.176.
65) Stephen J,Ball, Deborah Youdell, Op. Cit, p.36.
66) Jandhyala B.G.Tilak, Trade in higher education: The Role of The General Agreement on Trade in Services (GATS), UNESCO:Fundamentals of Educational Planning-95, Paris 2011,p.9.
67) Ibid., pp.9,10.
68) Jane Knight, Internationalization: A Decade of Changes and Challenges, International Higher Education, No.50,2015, doi:10.6017lihe.200&50.8001,p.6.
69) Jandhyala B.G.Tilak, , Op. Cit, p.458.
70) Kenneth Hegdon& Samir Makary, Op.Cit.,p.13.
71) Ibid., p.35.
72) Jandhyala B.G.Tilak, , Op. Cit, p.76.
73) Ibid., p.77.
74) Kenneth Hegdon& Samir Makary, Op.Cit.,p.14.

75) Jason E.Lane, Taya L.Owens, Kevin Kinser, (2015), Cross Border Higher Education, International Trade and Economies Competitiveness, A Review of Policy dynamics when Education Crosses borders, Toronto, Geneva and Bright on, ILEAP, cuts International Geneva and CARIS, p.24.
76) Jandhyala B.G.Tilak, , Op. Cit, p.89.
77) Jason E.Lane, Taya L.Owens, Kevin Kinser, Op.Cit.,p.27.
78) Jandhyala B.G.Tilak, , Op. Cit, p.72.
79) Kenneth Hegdon& Samir Makary, Op.Cit.,p.13.
80) Susan Roberson, etal., Globalisation, Education and Development: Ideas, Actors and Dynamics, Dpartment for International Development (DFID), Researching the Issues 68, 2007, pp.143,144.
81) Gita Steiner- Khamsi, Op.Cit.,p.175.
82) Jandhyala B.G.Tilak, , Op. Cit, p.67.
83) Gita Steiner- Khamsi, Op.Cit.,p.179.
84) Duncan Waite, Gregory Rodriguez, Akinyi Wadene, Globalization and the Business of Educational Reform, IN: Joseph Zajda (ed.)Second International Handbook on Globalization, Education and Policy Research, N.Y, London: springer science Business media B.V. 2015, DOI:10.1007/978-94-017-9493-0.p.362.
85) Bob Lingard, Sam Sellar, Globalization, edu-business and Network governance: The Policy Sociology of Stephen J Ball and Rethinking education policy Analysis, London Review of Education , Vol.11. No.3,p.272.
86) Stephen J.Ball, New Voices, New Knowledge and the New Polices of Education Research: The Gathering of a Perfect storm, European Educational Research Journal, Vol.9, No.2, 2010, p. 132.
87) Carol Anne Spreen, Lauren Stark, Privatization- How the United States became the land of entrepreneurs, IN: Carol Anne Spreen, Salim Vally, Op.Cit.,p.159.
88) Gita Steiner- Khamsi, Op.Cit.,pp. 175: 179.
89) Ibid., pp.176,177.
90) Ibid., p.179.
91) Mahmood Ahmed& Quadar Bakhsh Baloch,Behind The Scene: The Contribution of think Tanks in US Policy making, The Dialogue, Vol.2, No. 2, p.104.